



الفلاحي

النضال النقابي

العدد : 44 أبريل 2010 ■ المساهمة 5 دراهم

نشرة داخلية تصدرها الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل

نداء فاتح ماي 2010

لا سياسة فلاحية وغابوية دون الاهتمام بقضايا العاملين

بالقطاع الفلاحي والغابوي نعم للنضال من أجل

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشغيلة الفلاحية والغابوية

الفلاحين الفقراء من الأرض والماء في إطار إصلاح زراعي ديمقراطي الكفيل وحده بتحقيق الاكتفاء الذاتي والسيادة الغذائية لشعبنا.

•التنديد بالتفويتات المشبوهة التي يعرفها القطاع الغابوي تحت ذريعة دعم الاستثمار، والمطالبة بالحفاظ عليه باعتباره ملكا عاما للأجيال القادمة.

•احترام قانون الشغل ووضع حد للهجوم المتنامي للباطرونا الزراعية على الحريات النقابية ولاستعمال الفصل 288 من القانون الجنائي لمحاربة العمل والتنظيم النقابي للعمال وتوحيد الحد الأدنى للأجور في الصناعة والفلاحة ومدد العمل والتصريح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، والعمل على توفير شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل ووضع حد للاستغلال المكثف الذي يعانيه

العمال والعاملات الزراعيون وللتمييز القانوني في الأجور وساعات العمل وتوقيف مسلسل التسييرات الجماعية للعمال الزراعيين وإرجاع المطرودين.

•تدخل الوزارة بشكل جدي وفق تعهدات وزير الفلاحة لتوقيع البروتوكول المتعلق بالأعمال الاجتماعية لإخراج المؤسسة من الجمود الذي عرفته لعدة سنوات حتى يتمكن العاملون بالقطاع من الاستفادة من خدماتها.

•معالجة ملفات السكن الإداري وفق معايير ديمقراطية وشفافة وفي أجل معقولة.

إن فاتح ماي الذي يعد مناسبة لتأكيد موقفنا المتشبث بالعمل النقابي الوجدوي الديمقراطي التقدمي المستقل عن السلطة والإدارة

والأحزاب السياسية كما تجسده الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي سوف يكون مناسبة لـ:

•فضح الديمقراطية الشكلية وأثارها السلبية على عموم شعبنا والمطالبة بديمقراطية شعبية تضمن كافة حقوق الإنسان لكل المواطنين والمواطنات.

•إدانة الاستعمار الصهيوني المستمر لفلسطين وللحروب الإمبريالية عبر العالم التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد الشعوب التواقة للحرر كما هو الحال في العراق وأفغانستان وغيرها من بلدان العالم.

•التعبير عن تضامننا مع الطبقة العاملة عبر العالم وكافة الشعوب المقهورة في كفاحها المتواصل ضد الاستعمار والطغيان الإمبريالي والاستغلال والاضطهاد، وعن تحياتنا الصادقة للتضامن الدولي مع قضايا الطبقة العاملة.

من أجل هذا لنشارك جميعا وبحماس في تظاهرة فاتح ماي 2010

مع الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي يوم السبت فاتح ماي على الساعة الثامنة صباحا انطلاقا من مقر الاتحاد المغربي للشغل

الاهتمام بالقضايا الاجتماعية للعاملين بالقطاع الفلاحي وفي تجاهل الملفات المطلوبة والمراسلات النقابية والتماطل في حل المشاكل العالقة.

•وضع حد للزبونية والمحسوبية في التعيينات في مناصب المسؤولية وذلك باعتماد المماريات المفتوحة أمام الجميع وبكل شفافية وبالنسبة لجميع مناصب المسؤولية كيف ما كان مستواها.

•وضع حد للارتجالية والمحسوبية في مجال الانتقالات بالاعتماد على معايير واضحة ومعروفة من طرف الجميع .

•التراجع عن الساقطة الخطيرة في مجال تدبير الموارد البشرية والحوار الاجتماعي القطاعي والمتجلية في وضع قانون أساسي مستخدم المكنب الوطني للسلامة الصحية



وكذلك الوكالة الوطنية للتنمية الفلاحية مع إشراك النقابة.

•تقييم موضوعي لنتائج تفويت أراضي صوديا وسوجيطا وإرساء الآليات المؤسسية لتتبع التزامات الشركاء حسب المشاريع المفقودة في مجال التشغيل والاستثمار وفسخ العقود مع المخالفين وتفعيل لجنة متابعة الجانب الاجتماعي، والاستجابة للمطالب الملحة العالقة للمستخدمين والعمال بمختلف فئاتهم وإدماج أطر الشركتين الراغبين في ذلك في مؤسسات وزارة الفلاحة مع ضمان حقوقهم ومكتسباتهم المتعلقة بالأجر والاستقرار الاجتماعي وفق مضمون البروتوكول الموقع مع النقابات بتاريخ 29 يونيو 2009.

•التعبير عن رفض مسلسل تفكيك القطاع العمومي الفلاحي والغابوي وتفويته للخواص والمجازفة بالأمن الغذائي للشعب المغربي عبر توجيه الإنتاج أساسا لسد حاجيات الأسواق الخارجية على حساب الغذاء الأساسي للمواطنين والمواطنات، وضدا على المتطلبات الحقيقية للتنمية الفلاحية والقروية وتمكين

على غرار شعوب العالم وعمالها وعموم كادحها، تخلد شغيلة القطاع الفلاحي والغابوي المرتبطين بالجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي التابعة للاتحاد المغربي للشغل، فاتح ماي لهذه السنة، تحت شعار:

«النضال من أجل فرض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لشغيلة القطاع الفلاحي والغابوي»

وبهذه المناسبة فإن الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي تدعوكم جميعا، موظفين وأعوان ومستخدمين وفلاحين وعمال، نساء ورجال، إلى المشاركة في تظاهرة فاتح ماي التي ينظمها الاتحاد

المغربي للشغل من أجل:

1.التنديد بمسلسل التفجير الناتج عن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين جراء الزيادات المتتالية في أسعار المواد الأساسية والخدمات.

2.فرض حوار اجتماعي حقيقي يستجيب للحد الأدنى من مطالب العمال والموظفين والمستخدمين، ومواجهة محاولة فرض قانون تكسيلي للإضراب والتنديد باستعمال الفصل 288 المشؤوم من القانون الجنائي لضرب الحق النقابي.

3.التعبير عن تشبثنا بحقوقنا واستعدادنا للنضال من أجل مطالبنا المشروعة المتمثلة في:

•الزيادة العامة في الأجور والمعاشات وتطبيق السلم المتحرك للأمان والأجور والحد من الفوارق بين الأجور الضخمة والهزيلة ورفع الحد الأدنى للأجر الشهري إلى 3000 درهم وإقرار الترقية الاستثنائية لتدارك تأخر الوضعية الإدارية لفئة عريضة من الموظفين والمستخدمين

•صيانة كرامة العامل بالقطاع الفلاحي، نساء ورجال، وتحسين ظروف العمل واحترام الحقوق والحريات النقابية.

•الإصلاح الديمقراطي الجدي لأنظمة النقاعد وللنظام التعاوضدي وتصحيح الاختلالات التي رافقت تطبيق التامين الإجباري عن المرض.

•صيانة كرامة كافة فئات الموظفين والموظفات والأعوان والاستجابة إلى مطالبهم من خلال إصلاح إداري شامل وحل مشاكل الترسيم والترقية، ومراجعة الأنظمة الأساسية للمتصرفين والإعلاميين والتقنيين والمساعدات التقنيين والمهندسين والمحريين والإداريين.

•محاربة كل أشكال التمييز الجنسي، والنهوض بأوضاع المرأة العاملة بالقطاع الفلاحي والغابوي والاستجابة لمطالبها الخاصة.

•إدراج القطاع الفلاحي والغابوي ضمن القطاعات المستفيدة من التعويضات عن العمل بالمناطق النائية.

•تدارك كل الاختلالات الناجمة عن إعادة الهيكلة المرتجلة، التي لم يتم استشارة النقابة في شأنها، وتصحيح الآثار السلبية التي خلفتها والتي أضرت بالأوضاع المهنية والاجتماعية لفئة عريضة من الموظفين والمستخدمين.

•وضع حد للحوار العقيم الذي تنهجه إدارة الموارد البشرية والمتجسد في الاستمرار في عدم

كلمة العدد

مسؤولياتنا

تعيش الطبقة العاملة المغربية بصفة عامة والعمال الزراعيون والفلاحون الكادحون بصفة خاصة أوضاعا اجتماعية واقتصادية مزرية تتزايد حدتها بتزايد الفقر والبطالة وضعف الخدمات الصحية والتعليمية وغياب الحماية الاجتماعية. إن هذا التشخيص، الذي ينعته المستفيدون من الوضعية الحالية بالسوداوي والعمدي، لم تستطع حتى الدوائر الرسمية، الوطنية والدولية، إنكاره وطمس معالمه وظواهره المتفشية في أرجاء الوطن حيث أكدته، ولو باحتشام، التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجامعة العربية حول التنمية وعن الظرفية الاقتصادية المغربية

..... أمام هذا الوضع المأساوي تنتشر عبر المدن والقرى حركات احتجاجية اجتماعية متصاعدة تقاوم الإقصاء والتهميش وتطالب بحقوقها في فوائد الإنتاج الاقتصادي والتوزيع العادل للقيمة المضافة.

ونظرا لضعف وتششت القوى النقابية والاجتماعية والسياسية المدافعة عن مصالح الطبقة العاملة وعموم الشعب الكادح فإن نتائج المقاومة تبقى زهيدة ويظل ميزان القوى مختلا لصالح الباطرونا وذوي الجاه والسلطة الذين يستعملون مختلف أساليب الزبونية وجميع الأدوات القمعية والقانونية الجحيفة للحفاظ على مصالحهم وتنمية سلطتهم وجاههم وثروتاتهم.

إن الوقوف على هذا الوضع لا شك سيثير في نفوسنا كنفابيات ونقابيين على مستوى جامعتنا، تساؤلات عميقة حول مسؤولياتنا ومدى التزامنا بقضايا العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين وكافة أجزاء القطاع الفلاحي والغابوي. لهذا فمن المفروض في هذا الشأن أن نتساءل:

1.ما هي قوة ارتباطنا وتناطينا للعمال الزراعيين والفلاحين الكادحين؟ وكيف تطور هذا الارتباط وهذا التناطين؟

2.كيف نوزع مهامنا ونحدد أولوياتنا وما مدى حرصنا على القيام بها؟

3.ما هو مستوى اندماج مناضلينا في نضالات الاتحاد المغربي للشغل ومدى مساهمتهم في الحركات الاجتماعية والحقوقية المناهضة للظلم والاستغلال؟

4.أين نحن من تحقيق هدف الوحدة النقابية في القطاع الفلاحي؟

بالإضافة إلى هذه التساؤلات هناك تساؤلات عديدة على مناضلاتنا ومناضلينا طرحها لنتمكن من تحديد مسؤولياتنا من أجل تحقيق أهداف جامعتنا وتكريس خطها التقدمي والديمقراطي ورفع من قوتها النضالية والكفاحية.

إن انتظارات العمال الزراعيين والفلاحين الكادحين وكافة أجزاء القطاع الفلاحي والغابوي كثيرة ومتنوعة مما يفرض علينا جميعا تحديد مسؤولياتنا كمناضلي ومناضلات الطبقة العاملة ورفع من مستوى التزاماتنا اتجاهها.

وتستمر الاختلالات في تدبير القطاع الفلاحي في إطار مخطط المغرب الأخضر ص 2

العمال الزراعيون ينددون بالشروط اللاإنسانية لتشييلهم ونقلهم..... ص 5